رأي القدس

اعتراف اسرائيلي نووي

■ لا نعتقد ان اعتراف ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي بامتلاك بلاده اسلحة نووية هو «زلة لسان» مثلما يحاول البعض تصويره، وانما هو تأكيد لسر معروف لدى القاصي والداني لا يحتاج الى اثبات.

فاسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم توقع معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، وهي الوحيدة التي رفضت وترفض السماح لوكالة الطاقة النووية الدولية بتفتيش مفاعلاتها النووية.

موردخاي فانونو الخبير الاسرائيلي قدم معلومات موثقة حول المفاعل النووي الاسرائيلي في ديمونا بصحراء النقب، وانتاجه رؤوسا نووية، وتعرض بسبب ذلك الى الخطف والاعتقال ومنع السفر.

السؤال لم يعد يدور حول امتلاك اسرائيل لترسانة نووية ام لا، وانما حول الاسباب التي دفعت اولمرت للاقدام على هذا الاعتراف الخطير، وفي مثل هذا التوقيت بالذات.

اولمرت اراد بمثل هذا الاعتراف توجيه تحذير الى ايران أولا، والتمهيد لاستخدام اسلحة نووية ضدها في حال تنفيذ تل ابيب تهديداتها بتدمير المفاعل النووي الايراني.

فالاوساط الاسرائيلية دأبت ومنذ عدة اشهر على شن حملة ضد ايران وبرنامجها النووي، وتصويره على انه خطر اساسي عليها ودول المنطقة الاخرى لا بد من التعامل معه بكل الوسائل بما في ذلك الخيار العسكري.

من المؤكد ان هذا الاعتراف لن يثير قلق الادارة الامريكية المنهمكة حاليا بمطاردة ايران وكوريا الشمالية، كما انه لن يدفع الدكتور محمد البرادعي رئيس وكالة الطاقة الذرية لطلب انعقاد مجلس الأمن الدولي لبحث اخطار المفاعل النووي الاسرائيلي على المنطقة، وفرض عقوبات على الدولة العبرية لانتهاكها المواثيق الدولية التي تحرم امتلاك اسلحة الدمار الشامل الفتاكة هذه.

الدول العربية «المعتدلة» التي تستعد للانضمام الى تكتل جديد يوفر الغطاء للعدوان الامريكي المتوقع على ايران مطالبة هي الاخرى بالتحرك في مختلف المحافل الدولية لاستخدام هذا الاعتراف كأساس لتحرك دبلوماسي عالمي يركز على ضرورة اخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية دون اي تفرقة بين الرؤوس الاسرائيلية النووية الموثقة او الايرانية المتوقعة.

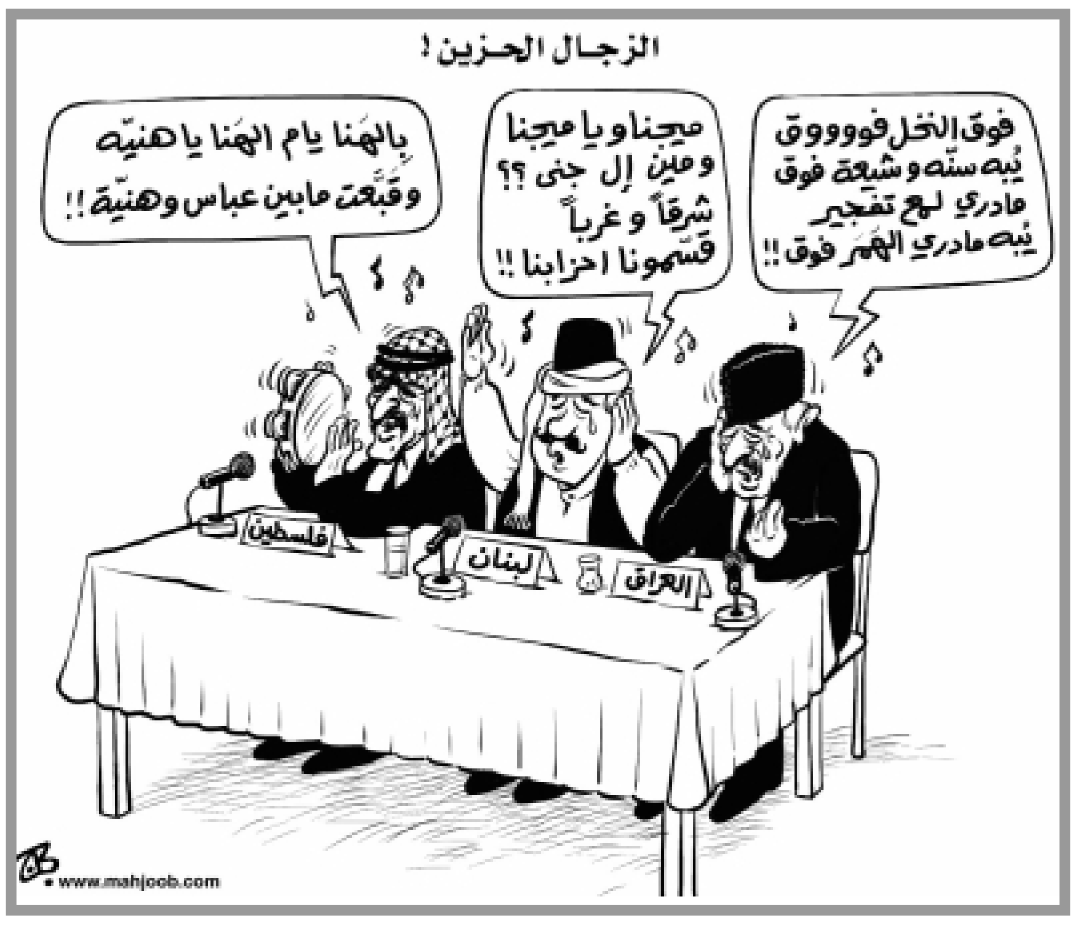

انتفاضة الطالباني!

محمد كريشان

■ فعلا شر البلية ما يضحك ، فقد علق رئيس «العراق الجديد» جلال الطالباني على تقرير بيكر ـ هاميلتون فقال انه «يتعامل مع العراق كمستعمرة صغيرة يفرض شروطه عليها وتجاهل حقيقة كوننا بلدا سيدا ومحترما»(!!) وأضاف أن هذا التقرير «يعتبر نوعا من الاهانة للشعب العراقي (..) هذا ليس من صلاحياته، نحن دولة مستقلة نرسم سياستنا في البلاد، لدينا برلمان وحكومة وحدة وطنية، نحن نتولى شؤوننا.. لا بيكر ولا غيره»(!!) معربا عن رفضه «الكامل» لهذا التقرير الذي يتضمن «فقرات خطيرة من شأنها تقويض السيادة والدستور». الغضب وصل بالطالباني أن قال أيضا انه سيبعث برسالة للرئيس الأمريكي يعبر له فيها عن رفضه لهذا التقرير «المخالف للدستور العراقي» مع أنه ما من أحد طلب رأيه أو رأي غيره في الأمر لأن التقرير ببساطة موجه للرئيس بوش وهو من يحق له أولا وأخيرا رفض توصياته أو قبولها ضمن احترام الدستور الأمريكي لا دساتير دول أخرى ـ حتى وان كان الأمريكيون هم من صاغوها فيما تكفل غيرهم بالتوقيع عليها ـ فالتقرير باختصار تقرير أمريكي وضعه أمريكيون للخروج من مأزق أمريكي وما عدا ذلك كله تفاصيل لا يأبه لها أصلا أصحاب القرار في واشنطن.

لا أحد بامكانه الجزم بمدى جدية جلال الطالباني وهو يقول هذا الكلام حانقا، مع أن المسألة مبدئيا جدية ولا تحتمل الهزل، لأن الطالباني بصراحة يبدو من خلال كلامه السابق في مشهد درامي رهيب يجسد مأساة من أطلق الكذبة ثم صدقها، فالوطنية كما قال قاسم أمين «تعمل ولا تتكلم» وما من شيء أقدم عليه الطالباني وجماعته من قادة العراق الجدد طوال هذه السنوات الماضية تفيد أنهم يملكون فعلا هذه النخوة الوطنية العالية وهذه العزوة في الحديث عن السيادة ومستلزماتها، فهم بداية أول من توسل وشجع الأمريكيين على القدوم الى بلادهم للاطاحة باستبداد صدام حسين، ولهؤلاء الأمريكيون الفضل الأول والأخير في تنصيبهم حكاما جددا للبلاد، وهم أيضا من رفض مجرد وصف الوجود الأمريكي على أرضهم بالاحتلال، وهم كذلك أول من يولول ويلطم اذا ما سمعوا حديثا عن دعوة لانسحاب أمريكي من بلاد الرافدين، فأنى لهؤلاء أن يصحوا ذات يوم للتفوه بما تفوه به الطالباني وهم أول من يفترض أن يعلم أن «العين لا تعلو على الحاجب»!!.

لو قال أحد غير الطالباني ما قاله لصدقناه أو على الأقل التمسنا له عذرا أما أن يفعلها الطالباني نفسه، وهو على علم بكل ما يعلم، فأمر لا يتحمل سوى أحد احتمالين اما أنه يعيش في وهم كبير صور له كل ما جرى في السنوات الماضية أنه استعادة العراق لسيادته أو أنه يستغفل من يتحدث اليه بهذا الكلام ويستخف بأي حد أدنى من الفطنة لديه، وفي كلتا الحالتين هناك مشكل قائم. من حق أي كان أن يمدح تقرير بيكر هاميلتون أو يهجوه لكن أن يأتي هذا الهجاء من الطالباني وبحجة السيادة واستقلالية القرار فالمسألة عصية على الهضم فعلا!! انها تذكر بقصة ذاك الرجل الذي قصد الامام مستفتيا ما العمل بعد أن زنى بامرأة وحملت منه بالحرام، فقال له الامام: لقد وقعت في مصيبتين مصيبة الزنا ومصيبة الحمل منه فلماذا لم تعزل عن المرأة حتى لا تبوء باثم الولد فوق اثم الزنا؟ فأجاب الرجل: يا شيخنا لقد بلغني أن العزل مكروه.. فرد الشيخ منتفضا: ويحك... بلغك أن العزل مكروه ولم يبلغك أن الزنا حرام؟!! لقد رأى الطالباني، الذي تحدث الى الصحافيين ووراءه علم بلاده الذي أيد قرار مسعود البارزاني انزاله من فوق المباني في الشمال الكردي، أن كل المصائب التي حلت ببلاده واحتلالها بالكامل وتدميرها بمثابة المكروه الذي فرضته الاطاحة بالدكتاتورية، أما تقرير بيكر ـ هاميلتون الذي تعامل في نهاية الأمر مع العراق تعامل المحتل مع البلد الذي احتله وليس تعامل جمعية خيرية مع أطفال أبرياء، فرآه الطالباني حراما!!

الآن فقط عرفت لماذا ضحك صدام حسين ملء شدقيه عندما أخبر وهو في زنزانته أن من صار رئيس العراق من بعده هو جلال الطالباني.

المحكمة الدولية تحاكم المعارضة وتحكم لبنان؟

د. عصام نعمان *

■ كشف الرئيس نبيه بري يوم السبت الماضي لأعضاء «لجنة المتابعة للأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية» واقعة حدثت خلال مؤتمر التشاور الأخير و... المرير. قال انه كان يتشاور في غرفة جانبية مع معاون السيد حسن نصرالله الحاج حسين الخليل، والنواب محمد رعد ومحمد فنيش وعلي حسن خليل عندما دخل عليهم فجأة النائب سعد الحريري وبادرهم قائلاً: «أعطونا المحكمة الدولية وخذوا الثلث المعطل في الحكومة، بل خذوا نصف أعضائها»!

أضاف بري ان مناقشةً سريعة جرت للتوّ بينه وبين النواب الحاضرين من جهة ورئيس كتلة «المستقبل» النيابية من جهة أخرى، انتهت الى تعاهد على تشكيل لجنة مصغرة من الفريقين مهمتهما الاتفاق على أسس نظام المحكمة الدولية العتيدة وصلاحياتها ليصار الى اقراره في مجلس الوزراء. غير ان الحريري ما لبث ان غيّر رأيه لاحقاً.

تدخل قياديٌ من أركان «لجنة المتابعة» وروى لبري والحاضرين تفاصيل واقعة أخرى. قال ان مصدراً موثوقاً لا يرغب في كشف اسمه أخبره ان الحريري برّر لزملائه في الفريق الحاكم موافقته على اعطاء قوى المعارضة الثلث المعطل بقوله ان من يأخذ المحكمة الدولية يحكم البلد! غير ان أركان «قوى 14 آذار» خالفوه الرأي وأقنعوه بالتخلي عما تعهد به. السبب؟ لأن الجهة التي يكون بيدها الثلث المعطل قد تشلّ الحكومة وقد يستقيل وزراؤها فيتسببون باكراه الحكومة على الاستقالة حسب أحكام الدستور. ابتسم بري وبدا انه على علم بهذه الواقعة.

اجتمعت «لجنة المتابعة» يوم الاثنين الماضي فقام وفدها الذي قابل الرئيس بري باحاطة الزملاء من غير أعضاء الوفد بمجريات المقابلة، فكان ان استفسر أحد الحاضرين عن معنى قول النائب الحريري «ان من يأخذ المحكمة الدولية يحكم البلد». تدخل احد أركان حزب نافذ وقال: سأروي لكم حادثة لعلها تجيب بصورة غير مباشرة عن سؤال الزميل. في خلال زيارتها الأخيرة للولايات المتحدة عرّجت وزيرة الشؤون الاجتماعية نايلة معوض على نيويورك وقابلت مندوب أمريكا في الأمم المتحدة السفير جون بولتون، وكان ذلك قبل استقالة هذا الأخير بطبيعة الحال. دار الحديث بين الوزيرة والسفير حول العوائق التي تكتنف اقرار نظام المحكمة الدولية في لبنان، ختمه بولتون بما معناه: نظام المحكمة سيجري اقراره عاجلاً أو آجلاً، وسوف نأتي بحسن نصرالله الى هنا!

أروي هذه الوقائع وأسارع الى القول انني أصدقها لسببين: الأول، لأن رواتها جميعا صادقون وموثوقون. الثاني، لأن المواقف والتصرفات الصادرة عن أركان الفريق الحاكم تؤكد صحتها وتسلط الضوء على الأغراض التي يتوخاها هؤلاء ومن يقف وراءهم في شأن المحكمة الدولية .

لماذا المحكمة الدولية أولوية لدى الفريق الحاكم، ولماذا التمسك بالصيغة الأخيرة لنظامها كما جاءت من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولماذا الاصرار على اقرارها في مجلس النواب قبل التوافق مع المعارضة على اقامة حكومة وحدة وطنية؟

لأن المحكمة الدولية هي المفتاح العمومي Master Key المعدّ لفتح مختلف أقفال القضايا التي تهمّ الفريق الحاكم... أو هكذا يظنّ أركانه. انها، أولا، مفتاح ابقاء قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، رحمه الله، حيّة في القلوب والأعصاب وشحن النفوس بمشاعر الغضب ضد أي جهة أو فريق أو شخص يعتبره الفريق الحاكم معوّقاً لسياسته أو مهدداً لمصالحه أو منافساً فاعلاً له على السلطة . وانها، ثانياً، بصيغتها الراهنة مؤاتية جداً للفريق الحاكم اذ ينطوي نظامها على جملة صلاحيات واجراءات وآليات تساعده على جرجرة مجاميع من خصومه في المعارضة أو من أنصار خصومه الى التحقيق والمحاكمة حيث الاذلال وتشويه السمعة والعقوبات ومفاعيلها السياسية المؤذية . وانها، ثالثا، ذريعة نموذجية لتبرير المحكمة كأولوية مطلقة في هذا الظرف العصيب تتقدم على أية حاجة أو مطلب آخر، كمسألة حكومة الوحدة الوطنية.

لا يحتاج واحدنا لكبير عناء ليتخيلّ المشهد اللبناني بعد مباشرة المحكمة الخاصة ذات الطابع الدولي ـ وهذا اسمها الرسمي ـ سلطاتها واجراءاتها وجلساتها بحسب نظامها الراهن. فالمدعي العام لديها، وهو قاضٍ أجنبي، يمتلك من السلطات ما يمكّنه من التوسع في التحقيق مع أشخاص اضافيين والاستماع الى شهود جدد قد لا تكون لجنة التحقيق الدولية قد اشتبهت بهم او حققت معهم او استمعت اليهم. أليس في وسع «الشاهد الملك» محمد زهير الصديق وغيره من الشهود المصطنعين ان يختلقوا من «الوقائع» و«الشواهد» والأقاويل ما يبرر للمدعي العام جلب هؤلاء للتحقيق وربما احالتهم على المحكمة لاحقاً؟ حتى لو أخلى المدعي العام سبيل المشتبه بهم لاحقا ولم يجد لدى الشهود ما يستوجب توقيفهم، وحتى لو برأت المحكمة ساحة من أحيلوا عليها ظلماً، من سيعوّض على هؤلاء جميعا الأضرار المعنوية والمادية والسياسية التي تكون قد لحقت بهم أسابيع وشهوراً وسنين نتيجة توقيفهم على ذمة التحقيق أو قيد المحاكمة؟

ليتخيل واحدنا قضاة التحقيق الدوليين وقد قرروا، لغاية في نفس يعقوب، ان يتوسعوا في التحقيق بالتركيز على الأفعال والأقوال التي من شأنها «التحريض على القتل» و«تهيئة الأجواء» لارتكاب الجريمة، فاستدعوا الى التحقيق أو الشهادة مئات الاعلاميين والكتاب والسياسيين وحتى المسؤولين لاستيضاحهم أو استجوابهم، فماذا تكون النتيجة؟ يظنّ قضاة التحقيق بمن يحلو لهم أن يظنّوا به أو يتهموه ويحيلوه الى المحكمة ليبقى قيد المحاكمة أشهراً وسنوات قبل ان تستبين براءته. فكيف تكون حال البلاد في أثناء فترة التحقيق والمحاكمة؟ يكون الناس مشدودين الى مجريات المحاكمات، يتتبعونها بشغف أو بحقد ويتراشقون خلالها الشتائم والاتهامات، ويتلهون عن فضائح الفريق الحاكم ومفاسد الطبقة السياسية المتحكمة بما يكونون قد وقعوا عليه أو شُبّه لهم من أفعال منسوبة حقاً أو زوراً لعشرات الموقوفين لدى المحكمة الدولية من مشتبه بهم أو شهود أو متهمين.

هكذا تتحول المحكمة الدولية منصةً عالية باهرة الأضواء يستعملها المحور الامريكي ـ الصهيوني، مباشرةً أو مداورةً، للتسييس والتشويه والتشهير. لكأنما الولايات المتحدة، وقد اخفق الهجوم العسكري الذي قامت به اسرائيل، بايعاز منها، ضد المقاومة اللبنانية بل ضد لبنان، تحاول انْ تعوّض فشلها بشن هجوم سياسي اعلامي عبر تحقيقات ومحاكمات تحاكي أفلام هوليوود في التشويق والتأثير والتضليل. وهل يضير شركة الفريق الحاكم المساهمة شيئاً ان ارتضت تغطية هذه المسرحية بكل فصولها المضحكة المبكية؟ ألا يسدل مشهد التحقيقات والمحاكمات الستار، ربما نهائيا، على فضائح وارتكابات وفساد الطبقة السياسية التقليدية المتحكمة التي بددت موارد البلاد، وسرقت خيراتها، واستأثرت بمرافقها العامة، وهجّرت شبانها وشاباتها، وركبّت عليها أكثر من 45 مليار دولار من الديون التي تستلزم أجيالاً للوفاء بها؟ ألا يحكم سعد الحريري وحلفاؤه البلد بهذه الطريقة لغاية انتهاء المحاكمات واصدار الأحكام؟

نعم، ان اللبنانيين، جميع اللبنانيين، يريدون معرفة الحقيقة . يريدون جواباً ساطعا عن سؤال العصر: من قتل رفيق الحريري؟ لكنهم يريدون أيضا وبالاصرار ذاته جوابا قاطعا عن سؤال تاريخي مزمن: من قتل البلد؟ من قتل البلد بالفساد والسرقات والصفقات وبتلزيمه ساحة للوصاية الخارجية ولتصفية الحسابات الاقليمية؟

لا، يجب ألاّ تكون محاكمة قتلة الحريري بديلا من محاكمة قتلة لبنان. لتكن المحاكمتان متزامنتين كي لا تكون الأولى، وهي استحقاق قريب الأجل، باب هروبٍ من الثانية وهي استحقاق مزمن وماثل لن يدعهُ اللبنانيون يسقط بمرور الزمن.

كي تكون المحاكمتان متزامنتين، لا بدّ من ان تُشرف على توفير أدوات الملاحقة والعدالة فيهما حكومة وطنية جامعة، للقوى الحية فيها حصة وازنة ودور فاعل. ولا بأس في أن تكون باكورة انتاج هذه الحكومة نظام للمحكمة الدولية الخاصة بقضية الرئيس الحريري يتضمن من القواعد والاجراءات والضوابط ما يكفل احقاق الحق بلا زيادة أو نقصان، وذلك على النحو الآتي:

أولا: تكون للمحكمة الخاصة ذات الطابع الدولي السلطة والصلاحية والمهام ذاتها المنوطة بالمجلس العدلي.

ثانيا: تُعتمد في التحقيقات والمحاكمات لدى المحكمة الخاصة الاجراءات ذاتها المعتمدة لدى المجلس العدلي، أي أحكام قانون أصول المحاكمات اللبناني. كما تعتمد المحكمة في اصدار أحكامها قانون العقوبات اللبناني ليس الاّ، على ان يتضمن نظام المحكمة بنداً يمنع انزال عقوبة الاعدام بالمحكومين، وبنداً آخر باعتماد الاجراءات المنصوص عليها في القوانين اللبنانية لجهة العفو بعد انتهاء ولاية المحكمة الخاصة وزوالها.

ثالثا: تختص المحكمة الخاصة بالنظر في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري فقط وذلك تطبيقاً لمنطوق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1644.

رابعا: يكون عدد القضاة اللبنانيين لدى المحكمة الخاصة بجميع دوائرها وهيئاتها مساوياً لعدد القضاة الدوليين، ويُستطلع رأي الحكومة اللبنانية في شأن القضاة الدوليين قبل تعيينهم.

خامسا: تتحمل الأمم المتحدة نفقات المحكمة الخاصة. واذا اشترطت الأمم المتحدة ان يتحمل لبنان قسطاً من النفقات فان المساهمة المطلوبة تُسدد من اعتمادات وزارة العدل. ولا يجوز قبول أي مساهمة في هذا السبيل من دولة عربية أو أجنبية.

هذه ابرز القواعد والاجراءات والضوابط التي نرى اعتمادها في نظام المحكمة الخاصة، وقد يقترح البعض أنواعا اضافية لكفالة احقاق الحق وتحقيق العدالة.

---

* كاتب وسياسي من لبنان

خيارات محدودة امام بوش بعد تقرير بيكر ـ هاميلتون

د. سعيد الشهابي *

■ حتى العام 2003 كانت الولايات المتحدة تواجه تحديين أساسيين في منطقة الشرق الاوسط: اولهما الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وثانيهما المسألة الديمقراطية الشائكة في عالم تهيمن عليه الديكتاتوريات المدعومة واشنطن. وحتى بعد الحرب الانكلو ـ أمريكية ضد العراق في ذلك العام، بقيت هاتان القضيتان تشغلان بال المهتمين بالسياسة من الامريكيين. يومها لم تكن حماس قد وصلت بعد الى السلطة، فكانت القضية الفلسطينية تبدو أقل حدة، فيما كانت قضية دمقرطة الشرق الاوسط تحديا جديدا أفرزته ظاهرة الارهاب خصوصا بعد حوادث 11 ايلول (سبتمبر). وعلى مدى السنوات الثلاث اللاحقة تطورت الامور بشكل أخطر بعد ان فشلت الولايات المتحدة في التعاطي الجدي مع القضيتين.

ولم تنجح في احتواء اي منهما بشكل حاسم. ونظرا لما تمثله كل منهما من مصدر ضغط على الولايات المتحدة بسبب تدخلها السافر في شؤون المنطقة طوال العقد السابق (اي بعد أزمة الكويت والحرب الشرسة التي خاضتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة) بدت واشنطن جادة في البحث عن حلول ومخارج. فجاءت اطروحات الشرق الاوسط الجديد، والشراكة الديمقراطية وعقدت الندوات والمؤتمرات المدعومة من واشنطن في المنطقة، وقامت وفود أمريكية رفيعة المستوى بزيارات مكوكية الى العواصم العربية والاسلامية للبحث في اساليب التعاطي مع تلك التحديات. وعندما اتضح ان الرأي العام العربي والاسلامي يحمل واشنطن مسؤولية تداعي الاوضاع في المنطقة وتصاعد ظاهرة العنف السياسي والارهاب، ويربط بين الموقف الامريكي الداعم لقوات الاحتلال الصهيونية وكافة سياساتها الاخرى، طرح بعض الساسة المخضرمين اقتراحات تتسم بشيء من الواقعية والنضج السياسي. ويمكن القول ان ما طرحته مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة في ادارة بيل كلينتون، بفصل القضيتين، من أوعى الاطروحات الامريكية، لكن احدا لم يأخذ بما قالته. يومها كانت اولبرايت مكلفة بملف التطوير الديمقراطي في المنطقة، فاقترحت فصل المسارين عن بعضهما، قائلة ان من الضروري تحقيق تقدم على المسار الديمقراطي حتى لو لم يحدث تطور على مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والعكس صحيح ايضا.

ادى تعثر الجهود الامريكية آنذاك لتعميق الازمة، حتى بلغت مداها الحاضر. وبدلا من المسارين المذكورين، اصبحت واشنطن اليوم تواجه اربع قضايا متداخلة يصعب الفصل في ما بينها. فبالاضافة الى التحدي الديمقراطي الذي لم تحقق واشنطن فيه الكثير من الانجازات، والصراع العربي ـ الفلسطيني، الذي أصبح أكثر تعقيدا بعد فوز منظمة حماس، اصبح هناك تحديان آخران يضغطان على الدبلوماسية الامريكية في الشرق الاوسط، وكلاهما ناجمان عن السياسات الامريكية وتوجهات واشنطن في المنطقة. اولهما أزمة العراق وثانيهما، المشروع النووي الايراني. الولايات المتحدة تبدو المحرك الأساسي لكل منهما، واللاعب الأساسي فيهما. فواشنطن هي القوة الكبرى المتورطة بشكل مباشر في المستنقع العراقي، وعليها تقع مسؤولية فشل سياستها في ذلك البلد وما آل اليه من دمار مادي وبشري، وما نجم عنه من تصاعد في ظاهرة الارهاب التي اصبحت تهدد الامن الدولي بعد فشل واشنطن في احتوائها. اما المشروع النووي الايراني فهو الآخر، اصبح عنوانا لأزمة اختلقتها واشنطن، وتصر على مواصلة السير فيها بالنهج نفسه، خارج الاطر الدولية المعنية بها. هذه القضايا الاربع اصبحت متداخلة بشكل يصعب حلها، ويضع الولايات المتحدة في موقع صعب جدا، كما اصبحت بمجموعها تحديا للمجتمع الدولي المطالب بايجاد حلول عاجلة لها والا انتشرت وتفاقمت وادت الى تولد قضايا اضافية. للوهلة الاولى لا تبدو المسألة الديمقراطية مرتبطة بقضية فلسطين، ولا المشروع النووي الايراني مرتبطا بالديمقراطية، ولا أزمة العراق مرتبطة بفلسطين، غير انها، في المنظور الامريكي، لا تنفك عن بعضها. بل انها بمجموعها اصبحت تحاصر السياسة الخارجية الامريكية بشكل مزعج لادارة البيت الابيض. يزيد من هذا الازعاج تواصل نجاح الرؤساء المناوئين للسياسات الامريكية في عدد من دول أمريكا اللاتينية. فقد صوت شعب فنزويلا لدورة رئاسية ثانية للرئيس هوغو تشافيز، الذي يتزعم الاتجاه المناوئ للسياسات الامريكية في امريكا اللاتينية. كما فاز قبل اسبوعين المرشح اليساري، رفائيل كوريا، في الانتخابات الرئاسية في الاكوادور، الذي كان مشروعه الانتخابي ينص بوضوح على رفض توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية.

هذه التحديات الخطيرة الاربعة التي تواجه السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط تمثل محور الدراسة التي قامت بها «مجموعة دراسة العراق» المؤلفة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي التي أصدرت الاسبوع الماضي تقريرها الذي طال انتظاره. التقرير اصدرته المجموعة التي تشكلت بتشجيع من الكونغرس تحت مظلة «معهد السلام الامريكي» تكونت من اعضاء من الحزبين الرئيسيين: الجمهوري والديمقراطي، وأشرف عليها كل من جميس بيكر، وزير الخارجية في عهد الرئيس بوش الأب، ولي هاميلتون، عضو سابق بالكونغرس، ومدير مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين. وقامت المجموعة بدراسة استشرافية وتقييم مستقل للاوضاع في العراقي وانعكاساته على الجيران، وتبعات ذلك كله على المصالح الا مريكية. واعتبرت الدراسة موضوعية بدرجة معقولة، ولم تستطع المجموعة النظر الى الوضع العراقي بانفصال عن القضايا الاخرى، فجاءت توصياتها شبه شاملة، واقترحت اجراءات تهدف لاحتواء ذلك الوضع في اطار خطة امريكية شاملة تتعاطى مع القضايا الاخرى التي تمت الاشارة اليها. ولكن لوحظ عدم اهتمامها الكبير بمسألة الاصلاح السياسي في المنطقة، وهذه أهم نقاط ضعف الدراسة. غير انها اعترفت بضرورة تخلي الولايات المتحدة عن خطابها الاستفزازي في ما يتعلق بالمشروع النووي الايراني، واعتبرته قضية تهم الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الامن الدولي، وليس الولايات المتحدة وحدها. ولا شك ان تصدر واشنطن لاستهداف ايران قد أثر سلبا على المصالح الامريكية، اذ دفع الجمهورية الاسلامية لاتخاذ مواقف سلبية حول الوجود الامريكي في العراق، الامر الذي ساهم في تعقيد موقفها ومضاعفة خسائرها. وتعتبر توصية مجموعة دراسة العراق للادارة الامريكية بالنأي عن هذه السياسة التي قد توصلها الى المصير نفسه الذي وصلت اليه بالسياسات الاخرى حول العراق، نظرة اكثر واقعية الى الوضع الراهن من توجهات المحافظين الجدد الذين بدأ نجمهم في الافول. كما ان دعوة المجموعة للادارة بالتحاور مع سورية وتشجيعها على تأمين حدودها مع العراق ومنع اختراقها من قبل المجموعات المسلحة تعتبر جانبا من النظرة الواقعية للامور بعيدا عن اساليب الاستفزاز والتهديد والعسكرة.

الدراسة لم تتجاهل ما تمثله قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي من رمزية محورية لأسباب التشنج الذي ينعكس سلبا بشكل يومي على الوجود الامريكي في المنطقة. ولذلك رأت مجموعة بيكر ـ هاميلتون انه ينبغي للولايات المتحدة ان تقوم بحملة جديدة لاحلال «السلام الشامل بين العرب واسرائيل» بما في ذلك التزام الرئيس جورج بوش في عام 2002 بحل يقوم على دولتين لاسرائيل والفلسطينيين. ويجب ان تعقد اجتماعات بين اسرائيل ولبنان وسورية من ناحية وبين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية اخرى. هذه التوصية قد تواجه بموقف متعنت من مسؤولي الكيان الصهيوني واصدقائهم في واشنطن، ولكنها مؤشر ايجابي لوجود استيعاب اكبر للانعكاسات السلبية للسياسة الامريكية الداعمة بدون حدود لقوات الاحتلال، خصوصا استعمالها المتكرر لحق النقض لافشال اي مشروع قرار ينتقد سياسات الكيان الصهيوني. وهنا تتداخل القيم الديمقراطية بالموقف السياسي الامريكي بشكل معقد لصناع القرار في واشنطن. فالترويج للديمقراطية ادى، في اغلب البلدان، الى صعود التيارات المناوئة للولايات المتحدة، سواء في امريكا اللاتينية ام الشرق الاوسط. وجاء فوز حركة حماس الفلسطينية في مطلع العام غير منسجم مع الطموحات الامريكية، الامر الذي ادى تدريجيا الى حالة التوتر والشلل الحالية سواء في الحياة المعيشية للمواطنين الفلسطينيين ام في الاوساط السياسية العربية والغربية، خصوصا الامريكية التي تشعر بخيبة الأمل من صعود التيارات المعارضة لسياساتها. غير ان مجموعة دراسة العراق ادركت بشكل واقعي عدم امكان الخروج من حالة الشرنقة في المنطقة ما لم تظهر الولايات المتحدة في موقع صانع السلام المحايد الذي لا ينحاز لأي من الطرفين.

---

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

موسم الزوابع في الفناجين بالجزائر

توفيق رباحي *

■ بدأ موسم الزوابع في الفناجين بالجزائر. كان في العادة يأتي صيفا، لكنه تأخر هذه المرة الى حلول الشتاء.

رئيس الدولة «يمرمد» وزير دولة (وزير فوق العادة) في خطاب سياسي علني، لكن بدل ان يستقيل الوزير، يجلس متابعا الخطاب ومصفقا مثله مثل مئات الحاضرين في المهرجان الخطابي. وبدل ان يقيل الرئيس وزيرا ينتقده بمثل تلك الحدة، مضت الحياة بعد انتهاء الخطاب كأن شيئا لم يكن.

سبب هذه النار الموسمية التي تعوّدت عليها الجزائر ولم تعد تنتظر من ورائها الشيء الكثير، ان وزير الدولة، ابو جرة سلطاني، وهو في نفس الوقت رئيس حركة مجتمع السلم (اخوان مسلمون) ادّعى ادعاءات اكبر منه زاعما ان بحوزته ملفات عن فساد ومفسدين داخل السلطة يتحصنون بالقانون.

لم يكتشف سلطاني البارود. فالفساد في الجزائر مستشر بشكل واضح وملموس جهارا نهارا. وهو حديث العام والخاص. من يقرأ الصحف الجزائرية هذه الايام يتخيلّ البلاد ورشة كبرى بسماء مفتوحة على الفساد والنهب والسطو على الممتلكات العامة. يوميا هناك كلام عن سرقات واختلاسات ورشاوى طالت كل شيء وكل مكان، من اصغر بلدية نائية الى وزارة الدفاع وسونطراك (العصب المالي للبلاد)، مرورا بوزارة الشؤون الدينية ولجنة الحج، اذا صدّقنا ما يرد بالصحف.

مشكلة الوزير الذي يجلس على كرسيي الحكم والمعارضة في نفس الوقت، بينما لا هو في الحكم حقا ولا في المعارضة بشجاعة، انه اراد خوض حملة انتخابية قبل اوانها. بدأها بشيء قال انه حملة اسمها «فساد قف» بهدف التقليل من الفساد، وعندما لاحظ انها لم تجلب له الاضواء الكافية، صعدّ قليلا بثرثرة عن قوائم الوزراء والمسؤولين الفاسدين. وهنا تعرّض لضغوط كي يتراجع عن ادعاءاته ففعل دون تردد مثلما يفعل حزبه كلما دعت الضرورة.

لكن سلطاني لم يقل ما كان يستوجب غضب الرئيس وهياجه بتلك الطريقة، لولا ان اسهم «الزعيم» الاسلامي نازلة لاسباب لا يعرفها الرأي العام. فقبله تحدث مسؤولون عن الفساد والرشوة، على رأسهم الرئيس بوتفليقة شخصيا الذي عاد للسياسة بخطاب شهير قبل سبع سنوات قال فيه ان اقتصاد البلاد يتحكم فيه 15 شخصا تلميحا الى جنرالات بالجيش. بل في سياق اخر، كانت ادعاءات سلطاني ستجلب له الاعجاب والثناء. غير انه في هذه المرة كفر في التوقيت الخطأ «بينما نسعى لاخراج البلاد من عزلتها»، على حد قول بوتفليقة.

وحتى لو قال (سلطاني) ما يفيد، ما كان احد سيأخذه على محمل الجد لاكثر من سبب. هناك اولا السوابق السياسية لحزبه، حركة مجتمع السلم، فهي لم تكن يوما نموذجا لمكافحة الفساد او الديمقراطية او المعارضة الجادة. ايضا، لو تعمقت التحقيقات واصبحت جادة، يعرف سلطاني انها ربما ستودي به، واكيد بقياديين في حزبه تترد اسماؤهم في قضايا فساد. كما ان سلطاني يعرف ان موضوع الفساد لا يؤخذ بجد في الجزائر لان الآليات القضائية والسياسية والادارية المتاحة لا تسمح بمتابعة او مساءلة الا من دارت عليهم الايام واراد اقوياء النظام التضحية بهم. واللجان التي تنشئ هنا وهناك اثر خبر او تقرير محرج، تهدف الى امتصاص الغضب وايهام الناس بان عين الدولة ساهرة. وللجزائريين تجارب مع عشرات اللجان والهيئات جعلتهم يتهكمون بالقول ان السلطة، عندما تريد تعويم مشكلة، انشأ لها لجنة.

الحديث عن الفساد في الجزائر موسمي. كأنما يأتي لملء فراغ سياسي وإلهاء الناس والاعلام عن النقاش السياسي الجاد والمحاسبة الحقيقية. منذ عهد الرئيس الراحل بوضياف، وقبله، لا يمر عام او موسم سياسي لا يستمتع فيه الجزائريون بكلام رنان طنّان ووعود عن محاربة الفساد. لكن ولا مرة سارت الحملة المزعومة الى نهايتها او عرف الجزائريون مآلها.

كانت هناك تصفية حسابات اسفرت عن الزج بالجنرال مصطفى بن الوصيف امين عام وزارة الدفاع في ربيع 1992، ضمن حركة غامضة يصر هو على انها انتقام وتصفية حساب من خصومه (زملاؤه الضباط) في وزارة الدفاع. وكانت هناك حملة طالت مدراء شركات حكومية اشرف عليها رئيس الوزراء السابق احمد أويحيى ليغطي فشله السياسي وفي ادارة وتسيير البلاد. من طرائف الحملة التي اسماها اويحيى «الايدي النظيفة» ان بعض الذين سجنهم أُعيد لهم الاعتبار وعُينوا في مناصب رسمية بعد الافراج عنهم لاحقا، بينهم مدير اكبر شركة المعادن، مسعود شتيح). واخيرا كانت هناك حملة موسمية اخرى راح ضحيتها والي وهران، عاصمة الغرب الجزائري، بشير فريك، الذي صعد نجمه بسرعة غريبة وأُلقي به في السجن في ظروف اغرب.

ما سبق يجعل المرء يقتنع ان لا سلطاني جاد في مزاعمه، ولا بوتفليقة كان يجب ان يغضب بذلك الشكل، واننا جميعا مفتونون بزوبعة في فنجان.

لكن الخوف الان ان نوبة غضب بوتفليقة قد تصيب السياسيين والصحافيين الجزائريين بذعر يجعلهم يمتنعون عن الحديث عن الفساد حتى عندما تتوفر الادلة والملفات.

بيد ان الرئيس لم يتحرج من وجود الفساد، بل من كون الحديث عنه سيضر بسمعة البلاد وهو (الرئيس) يبذل قصارى جهوده لتبييض تلك السمعة. من نافلة القول ان هذا الاعتقاد غير دقيق، لان المؤسسات الدولية والشركات والحكومات المهتمة لها سبل رصد مدى انتشار الفساد بالجزائر وغيرها ولا تحتاج الى ثرثرة رجل اسمه ابو جرة سلطاني متعود هو وحزبه على الاخفاقات.

من نافلة القول ايضا ان ادوات محاربة الفساد ليست حملات موسمية او نوبات غضب تنتاب رئيس دولة من على منبر ما. الفساد يتقلص تلقائيا عندما تتوفر مؤسسات حكم منفصلة ومستقلة ومجتمع مدني فاعل وصحافة مستقلة وفاعلة. والحال ان القاصي والداني يعرفان ان الحكومة الجزائرية عاجزة، والبرلمان غرفة تسجيل عقيمة، والقضاء ما زال يبحث عن استقلاليته، والمجتمع المدني غير موجود والصحافة احوج ما تكون الى حرفية والى امكانات تحقيق وتحر.

---

* كاتب وصحافي من اسرة «القدس العربي»

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN